مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام

حول تشكيل حكومة الدكتور عمر الرزاز وبعض القضايا الراهنة

عينة الاستطلاع

حجم العينة الوطنية: 1823 شخصاً ممن أعمارهم 18 سنة فأكثر، وبنسبة 50 % ذكوراً و50 % إناثاً تم اختيارهم بشكل عشوائي من 152 موقعاً تغطي مناطق المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

عينة قادة الرأي: بلغ حجم عينة قادة الرأي 700 شخص من سبع فئات بواقع 100 شخص من كل فئة، بنسبة استجابة 97%.

تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين 26/6-2/7/2018. وقد شارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 40 باحثاً وباحثة ميدانياً و10 مشرفين، وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (±2.5) عند مستوى ثقة (95.0%)، وعملت 7 فتيات على عينة قادة الرأي، حيث كانت نسبة الاستجابة 97%.

تموز/يوليو 2018

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان المذكور أدناه:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية

هاتف: 5300100 (6 962)

فاكس: 5355515 (6 962)

w.alkhatib@css-jordan.org

polling@css-jordan.org

الآراء الواردة بهذا الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر مركز الدراسات الاستراتيجية أو الجامعة الأردنية

خلفية

يأتي هذا الاستطلاع استمراراً لنهج مركز الدراسات الاستراتيجية في سَبْر آراء المواطنين وقادة الرأي حول قدرة الحكومات على تحمل مسؤولياتها أو القيام بها. وقد جاء هذا الاستطلاع لقياس قدرة الحكومة الجديدة (حكومة الدكتور عمر الرزاز) على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة، والتي تشكلت على إثر الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية ضد قرارات اتخذتها حكومة الدكتور هاني الملقي، والذي كان من أهمها مشروع قانون ضريبة الدخل، واستمرت هذه الاعتصامات والاحتجاجات التي شاركت فيها أطياف مختلفة من المجتمع الأردني لمدة 9 أيام، وامتدت الى معظم محافظات المملكة وانتهت في اعتصامات ليلية أمام دار رئاسة الوزراء في منطقة الدوار الرابع.

ويهدف الاستطلاع إلى معرفة توجهات المواطنين الأردنيين وثقتهم بقدرة حكومة الدكتور عمر الرزاز، على تحمل مسؤولياتها خلال الفترة المقبلة، والى قياس آراء المستجيبين حول قدرة الحكومة على تنفيذ المهمات التي وردت في كتاب التكليف السامي. فضلاً عن ذلك، فقد تمَّ التعرف على اتجاهات الرأي العام وعينة قادة الرأي لكيفية سير اتجاه الأمور في الأردن، ولأهم المشكلات التي تواجه الأردن الآن. كذلك، هدف الاستطلاع للتعرف على مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة، مثل: الوضع الاقتصادي في الأردن؛ والدعم الخليجي المقدم. والثقة بالمؤسسات الوطنية، والرضى عن أداء مجلس النواب الحالي، ومتابعة الاحتجاجات والتظاهرات

ملخص لأهم النتائج

❖ **سير اتجاه الأمور**

- يعتقد 57% من مستجيبي العينة الوطنية و63% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح. فيما يعتقد 40% من مستجيبي العينة الوطنية و31% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ.

ويلاحظ في هذا الاستطلاع أن هنالك ارتفاعاً واضحاً وجوهرياً في نسبة من يعتقدون أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح لدى أفراد العينتين مقارنة بالاستطلاع السابق.

❖ **أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ**

- **العينة الوطنية**

*عزا 28% من مستجيبي العينة الوطنية اعتقادهم بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ الى ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، فيما عزا 19% السبب الى سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، وعزا 20% السبب الى وجود الفساد بصفة عامة.

- **عينة قادة الرأي**

كان أهم سببين لاعتقاد سير الأمور في الاتجاه الخاطئ لدى أفراد عينة قادة الرأي، هو ضعف الحكومة والفريق الوزاري (30%) وأن قرارات الحكومة ليست لمصلحة المواطن (30%)، فيما جاء سوء الوضع الاقتصادي بصفة عامة في المرتبة الثالثة (18%).

❖ **أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري.**

يعتقد 24% من أفراد العينة الوطنية و9% من أفراد عينة قادة الرأي أن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري، فيما يعتقد 23% من أفراد العينة الوطنية و4% من أفراد عينة قادة الرأي بأن ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة هي أهم مشكلة يجب معالجتها، ويعتقد 61 % من أفراد عينة قادة الرأي و22% من أفراد العينة الوطنية أن الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة هو ما يجب معالجته بشكل فوري.

❖ **تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري.**

يعتقد 64% من أفراد العينة الوطنية و57% من أفراد عينة قادة الرأي بأن الحكومة سوف تكون قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

يعتقد 69% من مستجيبي العينة الوطنية و69% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الرئيس سوف يكون قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

فيما يعتقد 48% من مستجيبي العينة الوطنية و45% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الفريق الوزاري سوف يكون قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

وأبدى 50% من مستجيبي العينة الوطنية و39% من مستجيبي عينة قادة الرأي رضاهم عن تشكيلة الفريق الوزاري.

ومن الملاحظ في هذا الاستطلاع حجم الفارق بين التوقعات لقدرة رئيس الوزراء على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة مقابل التوقعات بقدرة الفريق الوزاري.

❖ **أسباب عدم الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري**

عزا 63% من أفراد العينة الوطنية و67% من أفراد عينة قادة الرأي الذين أبدوا عدم رضاهم عن تشكيلة الفريق الوزاري السبب الى ان تكرار الوزراء من الحكومات السابقة هو السبب الرئيس لعدم رضاهم، فيما أفاد 24% من أفراد العينة الوطنية و27% من أفراد عينة قادة الرأي بأن السبب هو عدم كفاءة الفريق الوزاري.

❖ **التفاؤل بتكليف حكومة الدكتور عمر الرزاز**

أبدى 81% من مستجيبي العينة الوطنية و76% من مستجيبي عينة قادة الرأي تفاؤلهم بتكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل الحكومة. فيما أبدى 56% من مستجيبي العينة الوطنية و42% من مستجيبي عينة قادة الرأي تفاؤلهم بعد تشكيل الحكومة واختيار الفريق الوزاري.

ويتوقع 83% من مستجيبي العينة الوطنية و65% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن أداء حكومة الرزاز سوف يكون أفضل من أداء حكومة الملقي، فيما يتوقع 12% من مستجيبي العينة الوطنية و26% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن يكون أداء حكومة الرزاز مشابهاً لأداء حكومة الملقي.

❖ **تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم- العينة الوطنية**

أفاد 10% من مستجيبي العينة الوطنية بأن وضع أسرهم الاقتصادي اليوم أفضل مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، فيما أفاد 33% بأن وضع أسرهم الاقتصادي لم يتغير عليه شيء مقارنة بالاثني عشر شهرا الماضية، فيما أفاد 57% بأن وضع أسرهم الاقتصادي أصبح أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية.

يتوقع 45% من مستجيبي العينة الوطنية بأن وضع أسرهم الاقتصادي خلال الاثني عشر شهراً المقبلة سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن، فيما يتوقع 26% بأن وضع أسرهم الاقتصادي سوف يبقى كما هو عليه الآن، ويتوقع 26% بأن وضع أسرهم الاقتصادي سوف يكون أسوأ مما هو علية الآن.

❖ **تقييم قادة الرأي لوضع الأردن الاقتصادي.**

- أفاد 12% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن وضع الأردن الاقتصادي هو أفضل مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، فيما أفاد 35% بأنه بقي على ما هو عليه. وأفاد 52% بأن وضع الأردن الاقتصادي أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية.
- يتوقع 41% بأن الوضع سوف يصبح أفضل مما هو عليه الآن، فيما يتوقع 29% بأنه سوف يبقى على حالة، ويتوقع 26% بأنه سوف يصبح أسوأ مما هو عليه الآن.

❖ **الدعم الخليجي المقدم الى الأردن**

- أفاد جميع مستجيبي عينة قادة الرأي و81% من مستجيبي العينة الوطنية بأنهم سمعوا عن الدعم الخليجي المقدم للأردن على شكل مساعدات وودائع في البنك المركزي وفرص استثمارية.
- أفاد 48% من مستجيبي العينة الوطنية و44% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم سيساهم في المديين القريب والمتوسط على خلق **فرص عمل للأردنيين**
- أفاد 45% من مستجيبي العينة الوطنية و39% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم **سوف يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن** في المديين القريب والمتوسط،
- وأفاد 49% من مستجيبي العينة الوطنية و41% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم سوف يعمل على **تحسين الوضع الاقتصادي للأردن** على المديين القريب والمتوسط.

❖ **الثقة بالمؤسسات الوطنية**

- أظهرت النتائج أن الثقة **بالمؤسسات العسكرية والأمنية** جاءت في المراتب الأولى مقارنة بباقي المؤسسات الأخرى (الدفاع المدني 94%، الجيش 93%، الدرك 92%، المخابرات العامة 91%، الامن العام 91%)، فيما تفاوتت الثقة بباقي المؤسسات من 56% -14%، حيث كان معدل **الثقة بالمحاكم والنظام القضائي** 56%، نقابة المعلمين 53%، فيما كانت الثقة في **الأحزاب السياسية** عند 17% وفي **مجلس النواب** 14%.

❖ **الرضى عن أداء مجلس النواب الحالي**

- أفاد 18% من مستجيبي العينة الوطنية و12% من مستجيبي عينة قادة الراي بأنهم راضون عن أداء مجلس النواب الحالي.
- يعتقد **21**% من مستجيبي العينة الوطنية بأن مجلس النواب قام **بدوره في الدفاع عن حقوق المواطنين تجاه سياسات الحكومة المختلفة**، فيما يعتقد **19**% من مستجيبي العينة بأن المجلس الحالي قام بدوره في **سن التشريعات التي تخدم المواطن والمجتمع**، ويعتقد **18**% من المستجيبين بأن مجلس النواب الحالي قام بدوره في **الرقابة على الإنفاق العام، ومساءلة ومحاسبة الحكومة.**

- أفاد 82% من مستجيبي العينة الوطنية بأنهم **سيمنحون حكومة الدكتور عمر الرزاز الثقة** اذا ما أتيحت لهم الفرصة في القيام بذلك، مقابل 63% من مستجيبي عينة قادة الرأي أفادوا بأنهم سوف يمنحون الثقة.

❖ **متابعة الاحتجاجات والتظاهرات**

- أظهرت النتائج أن 40% من مستجيبي العينة الوطنية تابعوا الاحتجاجات والاعتصامات التي حدثت بشكل منتظم، فيما تابعها بشكل غير منتظم نصف المستجيبين (50%)، وأفاد 10% بأنهم لم يتابعوها على الاطلاق.
- عند السؤال عن المصادر التي تابع المستجيب من خلالها الاحتجاجات والتظاهرات، افاد 67% بأنهم تابعوها من خلال **التلفزيون**، فيما أفاد 61% بأنهم تابعوا هذه الاحتجاجات من خلال **التواصل والحديث مع الأصدقاء**، وتابعها من خلال **الفيسبوك** 60% من المستجيبين، فيما تابعها من خلال **الانترنت والمواقع الإخبارية** 54% من المستجيبين، وتابعها 35% من المستجيبين من خلال تطبيق **واتس اب** و26% من خلال **اليوتيوب**.
- فيما يتعلق بتعبير المواطنين عن رفضهم لبعض القرارات الحكومية، تم سؤال المستجيبين فيما إذا عبروا عن رفضهم لمثل هذه القرارات بطرق مختلفة، حيث أفاد 14% بأنهم عبروا عن رأيهم لرفض هذه القرارات من خلال **فيسبوك**، فيما عبر عن رفضهم من خلال **التويتر** 3% من المستجيبين، فيما افاد 6% بأنهم **شاركوا في التظاهرات والاعتصامات في مناطق سكنهم** .
- أفاد **68% بأنهم يؤيدون الاحتجاجات التي حصلت ومعظم مطالب المحتجين**، فيما أيد 24% الاحتجاجات وبعض مطالب المحتجين، ولم يؤيد الاحتجاجات ومطالب المحتجين 8% من المستجيبين.
- وعند السؤال عن السبب الأهم الذي دفع الناس للاعتصام والتظاهر أمام الدوار الرابع، أفاد 59% من المستجيبين **أن مشروع قانون ضريبة الدخل** هو السبب الأهم في تحريك الناس نحو التظاهر، فيما أفاد 27% أن الناس تحركت للاعتصام والتظاهر نتيجة **قرارات تراكمية اتخذتها حكومة الدكتور هاني الملقي**، فيما افاد 11% ان رفع **أسعار الكهرباء هو السبب** وراء التظاهر والاحتجاج.
- وعند السؤال عن مصدر الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في الأردن، وهل هي نتيجة مؤامرة خارجية ام احتجاجات شعبية على سياسات حكومة د. هاني الملقي، أفادت الغالبية العظمى من المستجيبين **(92%)** بان هذه الاحتجاجات والتظاهرات **هي احتجاجات شعبية على سياسات حكومة الملقي**، فيما أفاد **4%** فقط بأنها نتيجة **مؤامرة من الخارج على الأردن.**
- أبدى 94% من المستجيبين رضاهم عن **أداء الأجهزة الأمنية في التعامل/التفاعل مع الاعتصامات والتظاهرات** التي حصلت، فيما أبدى 64% رضاهم عن **تعامل/تفاعل النقابات المهنية والعمالية** مع الاعتصامات والتظاهرات، وأبدى 26% من المستجيبين رضاهم عن **تعامل/تفاعل مجلس النواب** مع الاعتصامات والتظاهرات التي حصلت في الأردن.

- **كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام- العينة الوطنية**

أظهرت نتائج الاستطلاع أن (57%) من مستجيبي العينة الوطنية يعتقدون أن الأمور **في الأردن بشكل عام تسير في الاتجاه الصحيح مقارنة بـ (31%) في استطلاع نيسان/أبريل 2018، ومقارنة بـَ (41%) في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017، وبِ (48%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، وبِ (45%) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017**، و**(52%)** في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و**(57%)** في استطلاع أيلول/سبتمبر 2016.

فيما أفاد (**40%**) من مستجيبي العينة الوطنية بأن **الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ** مقارنة بـ **(68%)** في استطلاع نيسان/أبريل 2018 ومقارنة بِـ **(58%) في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017**، ومقارنة بِـ (50%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، و**(54%)** في كانون الثاني/يناير 2017، و(**45%**) في تشرين الثاني / نوفمبر2016، و**(39%)** في استطلاع أيلول/سبتمبر 2016. (يرجى النظر الى الشكل رقم (1)).

الشكل رقم (1): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

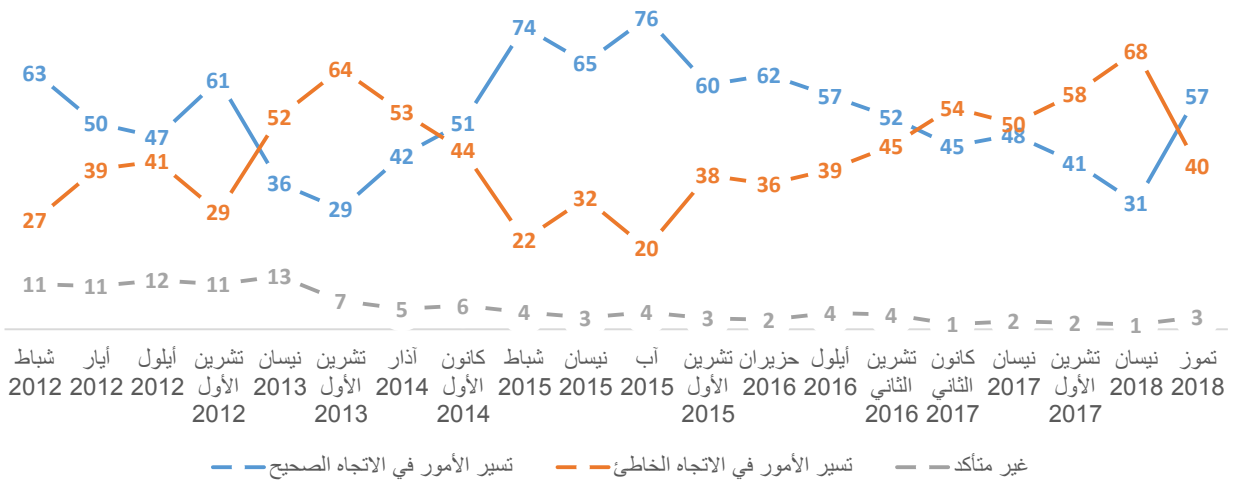

وتظهر النتائج عند تحليلها على مستوى المحافظات، أن مستجيبي محافظات معان (63%) والعقبة (61%) واربد (60%) يعتقدون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الصحيح أكثر من باقي المحافظات، فيما جاءت محافظتا البلقاء (43%) ومادبا (43%) الأدنى تقييماً لسير اتجاه الأمور في الاتجاه الصحيح في الأردن. الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ حسب المحافظة

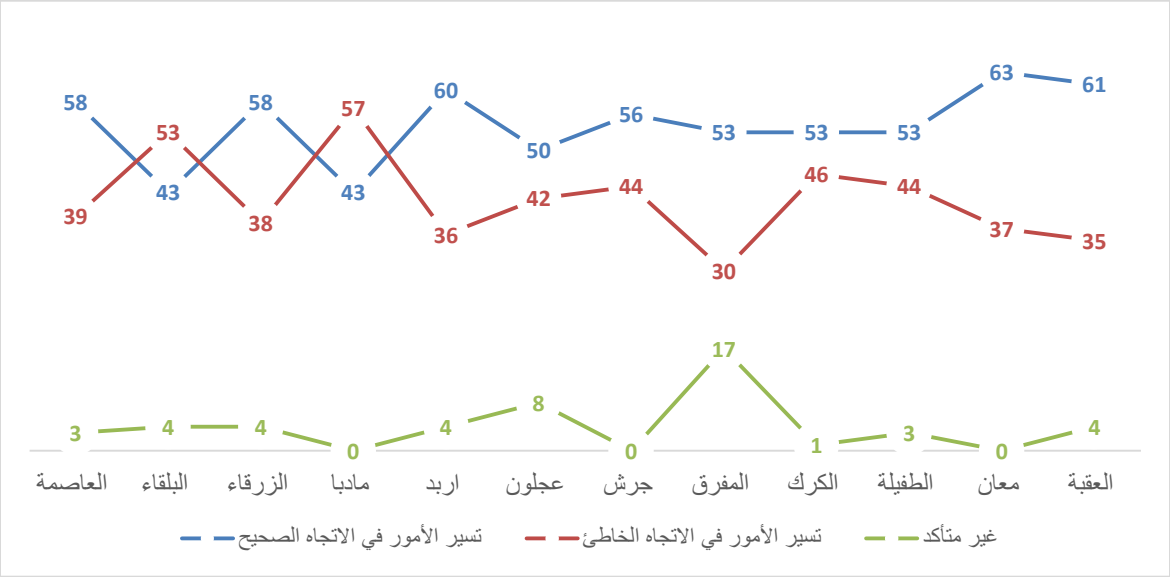

وعند مقارنة الفئات العمرية للمستجيبين حول رأيهم بكيفية سير اتجاه الأمور، أظهرت النتائج أن الفئات العمرية الصغيرة (18-44) والكبيرة (55+) هي الأكثر تفاؤلاً في كيفية سير اتجاه الأمور في البلد (58%)، مقارنة بالفئة العمرية (45-54) (52%). الشكل رقم (3)

الشكل رقم (3): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ حسب الفئات العمرية

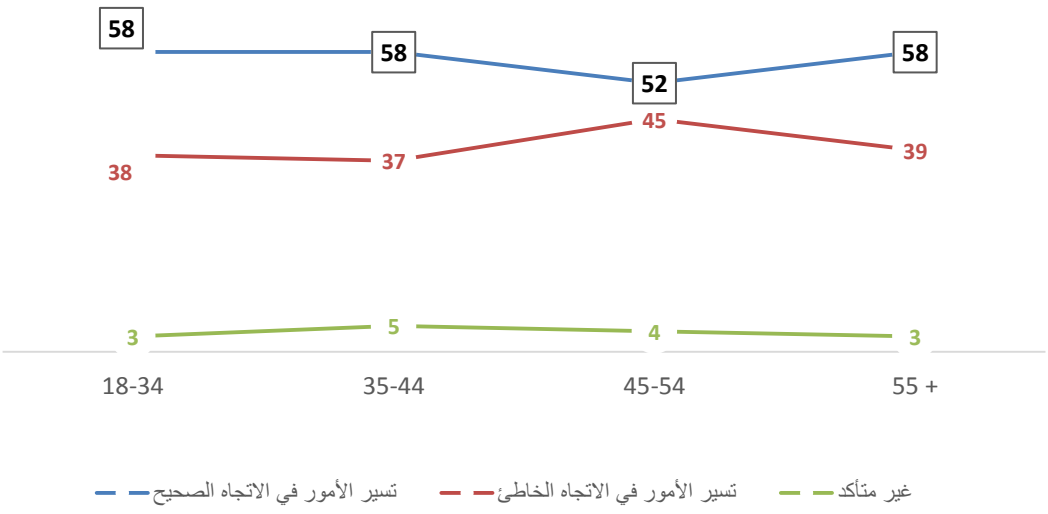

عند مقارنة تقييم توجهات المستجيبين لسير اتجاه الأمور حسب المستوى التعليمي، فمن الواضح أن نسبة الذين يقيمون سير الأمور في الاتجاه الصحيح **تنخفض مع ارتفاع المستوى التعليمي للمستجيب**، فقد قيمها

المستجيبين الذين مستواهم التعليمي امي/ملم بـ 62%، مقابل 54% عند الذين يحملون دبلوم متوسط و54% عند الذين يحملون بكالوريوس فأعلى. الشكل رقم (4)

الشكل رقم (4): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟ حسب المستوى التعليمي

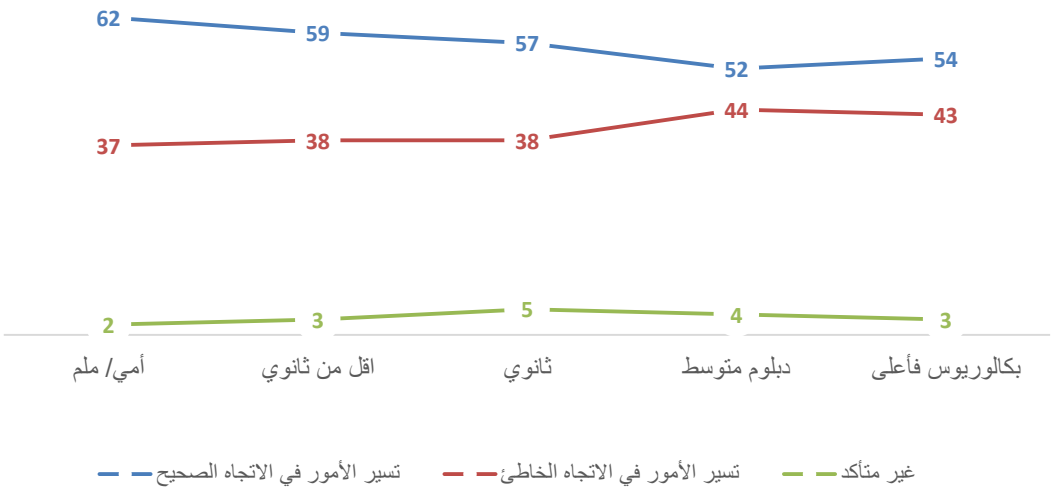

• كيفية سير الأمور في الأردن بشكل عام – عينة قادة الرأي

أظهرت النتائج أن (63%) من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، مقابل (37%) في استطلاع نيسان/أبريل 2018، ومقابل (34%) في استطلاع تشرين الأول 2017 و(55%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، و37% أفادوا بذلك في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017 , و(58%) أفادوا بذلك في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و(58%) في استطلاع أيلول/ سبتمبر 2016.

بينما أجاب (31%) من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه الخاطئ، مقارنة بـ (59%) في استطلاع نيسان/أبريل 2018، ومقارنة بِـ (62%) في استطلاع تشرين الأول/أكتوبر 2017 ومقارنة بِـ (41%) في استطلاع نيسان/أبريل 2017، وبِـ (58%) في استطلاع كانون الثاني/يناير 2017، و(36%) في استطلاع تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، و(35%) في استطلاع أيلول/ سبتمبر 2016. (انظر الشكل رقم (5)).

الشكل رقم (5): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الصحيح أم في الاتجاه الخاطئ؟

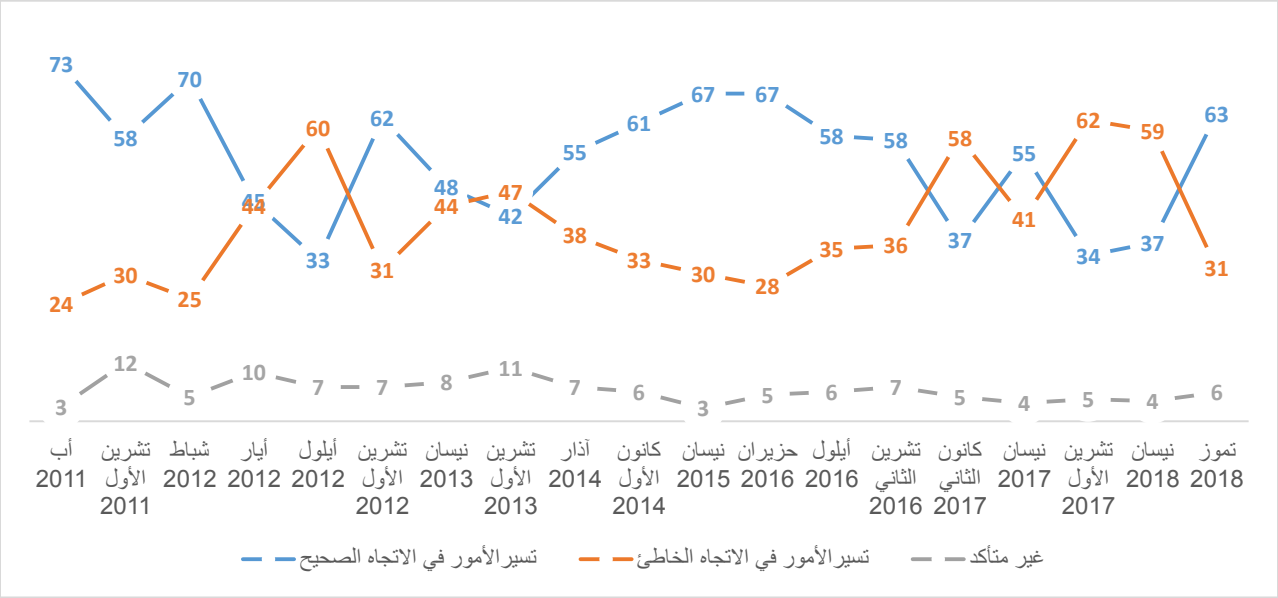

وأظهرت النتائج أن فئتي كبار رجال وسيدات الأعمال (77%) والنقابات المهنية (66%) هما الأكثر إيجابية حول كيفية سير الأمور، فيما كانت فئتا القيادات الحزبية (51%) وأساتذة الجامعات (56%)هما الأقل إيجابية حول كيفية سير الأمور في الأردن. (انظر الشكل رقم (6)).

الشكل رقم (6): كيفية سير الأمور في الأردن، حسب فئات عينة قادة الرأي

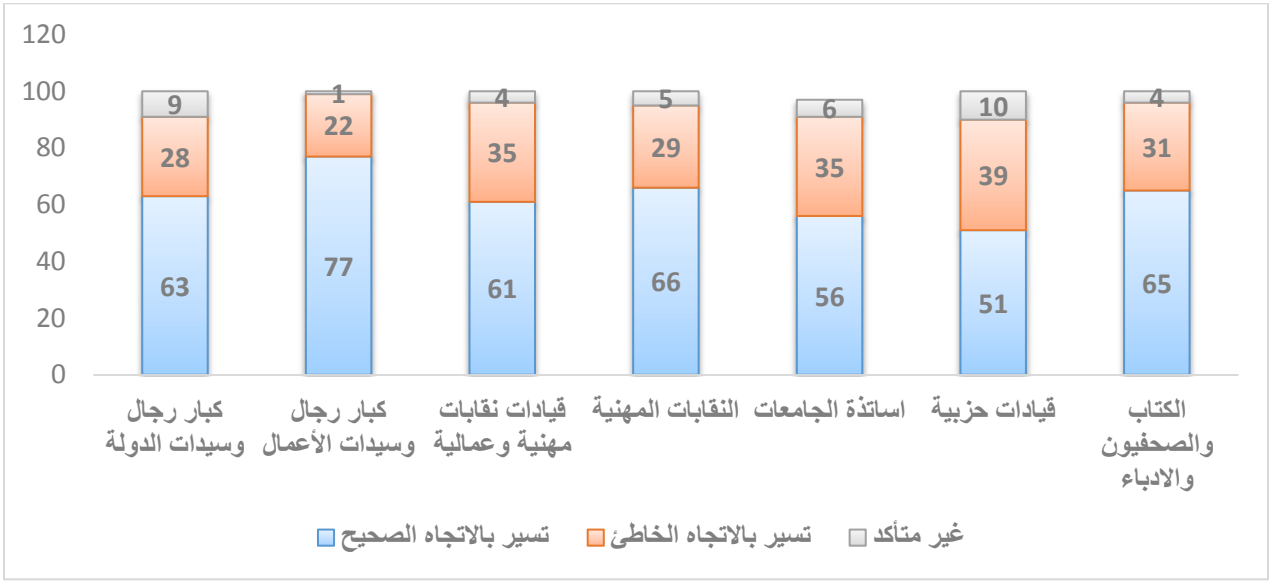

• أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

تم سؤال المستجيبين الذين أفادوا بأن الأمور تسير بالاتجاه الخاطئ عن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، فأفاد **(28%)** من مستجيبي العينة الوطنية أن السبب الرئيسي لهذا الاعتقاد، هو ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، فيما عزا (19%) من هؤلاء المستجيبين السبب الى سوء الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، بينما أفاد **(20%)** أن وجود الفساد بصفة عامة هو السبب الرئيسي لاعتقادهم بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ (انظر الجدول رقم (1)).

اما عينة قادة الرأي، فقد اختلفت الأولويات التي يعتقدون أن بسببها تسير الأمور في الاتجاه الخاطئ، فقد أفاد **(30%)** بأن ضعف الفريق الوزاري و قرارات الحكومات ليست لمصلحة المواطن هي أهم أسباب سير الأمور في الاتجاه الخاطئ، فيما أفاد 18% بأن الوضع الاقتصادي بصفة عامة هو السبب، وأفاد **(10%)**، أن السبب هو وجود الفساد بصفة عامة. (الجدول رقم (1)).

الجدول رقم (1): السبب في الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ؟

	العينة الوطنية من الـ (40%)	عينة قادة الرأي من الـ (31%)
ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة	28	1
سوء الوضع الاقتصادي بصفة عامة	19	18
وجود الفساد بصفة عامة	20	10
ضعف الحكومة والفريق الوزاري	5	30
انتشار البطالة	7	2
انتشار الفقر	6	--
كثرة اللاجئين والوافدين	2	--
قرارات الحكومة ليست لمصلحة المواطن	9	30
عدم الاستقرار في المنطقة	1	--
سوء الاوضاع الامنية	1	4
اخرى	3	4
المجموع	100	100

• أهم المشاكلات التي تواجه الأردن اليوم

يعتقد الأردنيون (العينة الوطنية) أن مشكلة البطالة هي أهم مشكلة تواجه الأردن اليوم (**24**%) يليها ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (23%) ومن ثم الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة (22%)، فالفقر (**13**%)، وأخيراً الفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية) (**11**%).

أصبحت المشاكلات الاقتصادية تتصدر أولويات المواطنين في استطلاعات المركز من بين المشاكلات التي تواجه الأردن، إذ شكلت (82%)، من مجمل المشاكلات الأخرى.

كذلك الحال بالنسبة لعينة قادة الرأي، فأهم مشكلة تواجه البلاد هي الوضع الاقتصادي السيء بصفة عامة بنسبة **(61%)**، تلتها مشكلة **البطالة (9%)**، ثم **مشكلة الفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية) (9%)**. ومن الواضح تركيز عينة قادة الرأي على الوضع الاقتصادي بشكل عام البالغة (78%) (. (الجدول رقم (2)).

والجدير ذكره هو وجود شبه توافق بين آراء أفراد العينة الوطنية وعينة قادة الرأي في اعتبار المشكلات الاقتصادية المتنوعة كأهم المشاكلات التي تواجه الأردن اليوم.

الجدول (2): أهم المشاكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري (العينة الوطنية وعينة قادة الرأي)

المشكلات	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
البطالة	24	9
ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة	23	4
الوضع الاقتصادي بصفة عامة	22	61
الفقر	13	4
الفساد بصفة عامة (الواسطة والمحسوبية)	11	9
ازمة اللاجئين السوريين والعمالة الوافدة	3	1
مشاكلات خدماتية	1	1
مشاكلات اجتماعية (مخدرات، جرائم، سرقة)	1	2
التحديات الأمنية الداخلية	1	--
التحديات السياسية الداخلية	1	3
التحديات السياسية والأمنية الخارجية	--	3
أخرى	1	2
لا توجد مشكلات	1	1
المجموع	100	100

- **تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري- العينة الوطنية**

يعرض هذا القسم تقييم الرأي العام الأردني (العينة الوطنية) وآراء عينة قادة الرأي لتوقعاتهم حول قدرة الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس) على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة على مقياس متدرج من قادر الى درجة كبيرة، ومتوسطة وقليلة، ولن تكن قادرة على الاطلاق.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن **64**% من أفراد العينة الوطنية يعتقدون بأن **الحكومة ستكون قادرة على تحمل مسؤوليات** المرحلة المقبلة (الوسط الحسابي للإجابات كنسبة مئوية). بينما أفاد (**69**%) بأن **رئيس الحكومة** سيكون قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة. وأفاد (**48**%) بأن **الفريق الوزاري (باستثناء الرئيس)** سيكون قادر على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة (الشكل رقم (7)).

وتم سؤال المستجيبين في هذا الاستطلاع عن مدى رضاهم عن **تشكيلة الفريق الوزاري**، وقد أفاد نصفهم (**50**%) بأنهم راضون عن تشكيلة الفريق الوزاري.

الشكل رقم :7 توقعات المستجيبين حول قدرة (الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري) على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة (العينة الوطنية)

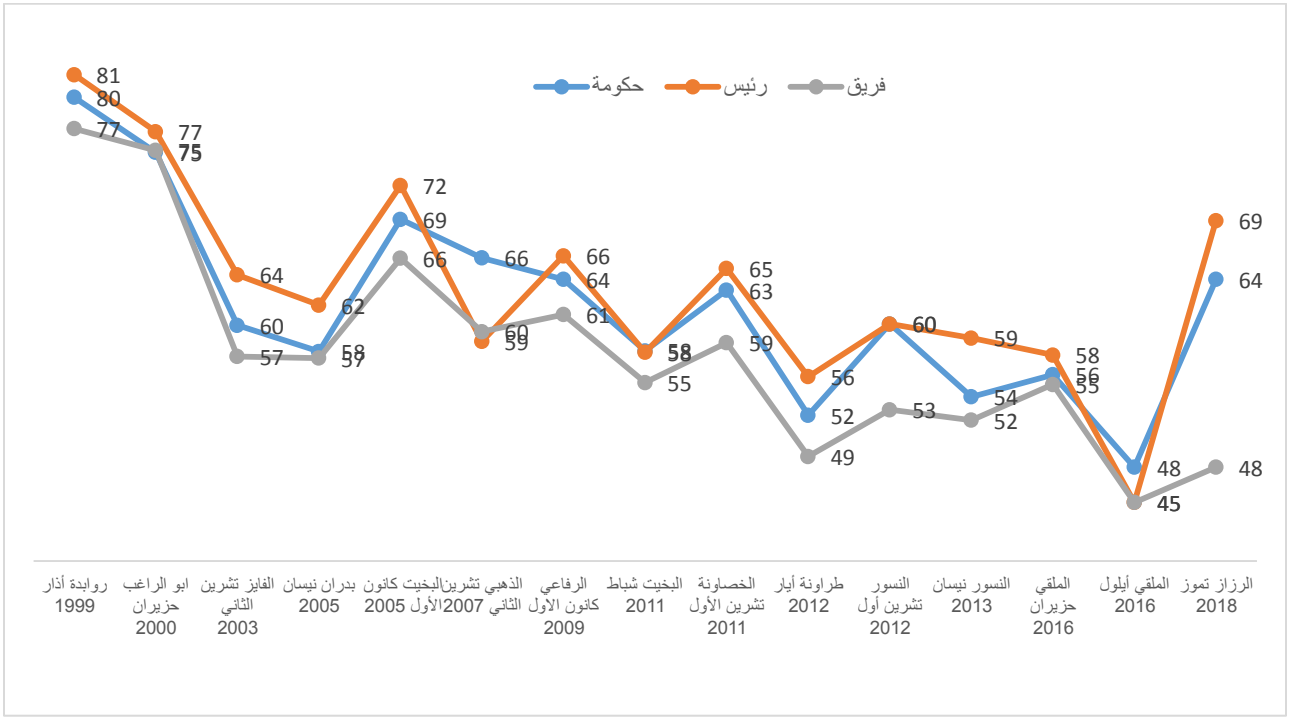

تظهر النتائج أن تقييم المستجيبين لتوقعاتهم حول قدرة الحكومة والرئيس والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة، بالإضافة الى رضاهم عن تشكيلة الفريق الوزاري تتفاوت حسب المحافظة، فقد كانت توقعات المستجيبين حول قدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة، في محافظات: الزرقاء، وإربد، وجرش، والمفرق أعلى من باقي المحافظات. فيما كانت توقعات المستجيبين حول قدرة الرئيس على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة في محافظات العاصمة، والزرقاء، وجرش، والمفرق، ومعان أعلى من باقي المحافظات. اما التوقعات حول قدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة، فقد كانت الأعلى في محافظات: المفر ق، ومعان. فيما يتعلق بالرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري، فقد كانت الأعلى في محافظات: المفرق، وإربد، وجرش.

الجدول (3): مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة، ومدى الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري – حسب المحافظة

	الحكومة	الرئيس	الفريق	الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري
العاصمة	63	70	49	50
البلقاء	59	64	44	46
الزرقاء	67	70	52	52
مادبا	60	64	44	43
إقليم الوسط	64	70	49	50
إربد	66	69	49	53
عجلون	58	64	42	45
جرش	68	71	51	53
المفرق	65	70	56	59
إقليم الشمال	65	68	49	52
الكرك	59	60	41	41
الطفيلة	58	62	44	42
معان	62	72	59	52
العقبة	62	67	40	43
إقليم الجنوب	60	64	44	44
المجموع	64	69	48	50

عند النظر الى علاقة المستوى التعليمي للمستجيبين مع اعتقادهم بقدرة الحكومة، والرئيس، والفريق ، أظهرت النتائج أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمستجيب، قلت ثقته بقدرة الحكومة، والرئيس والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة. (الشكل رقم (7)).

الشكل رقم (7): مستجيبو العينة الوطنية الذين أفادوا بأن الحكومة، والرئيس، والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة-حسب المستوى التعليمي للمستجيب

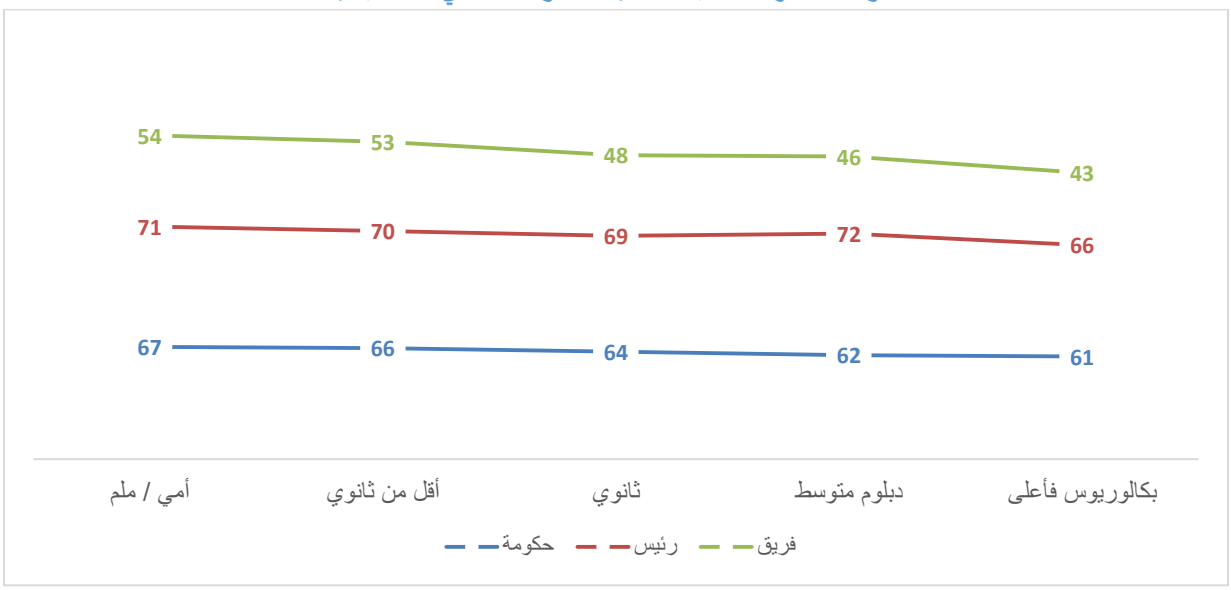

- **تقييم أداء الحكومة والرئيس والفريق الوزاري-عينة قادة الرأي**

أظهرت نتائج الاستطلاع أن 57% من مستجيبي عينة قادة الرأي يعتقدون بأن الحكومة ستكون قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

كذلك، أظهرت النتائج أن **69%** يعتقدون أن الرئيس سيكون قادراً على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة.

وبينت النتائج أيضاً أن **45%** يعتقدون بأن الفريق الوزاري باستثناء الرئيس سيكون قادرا على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة. (الشكل رقم (8)).

وتم سؤال المستجيبين في هذا الاستطلاع عن مدى رضاهم عن **تشكيلة الفريق الوزاري**، وقد أفاد **(39%)** بأنهم راضون عن تشكيلة الفريق الوزاري.

الشكل (8): مستجيبو عينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة

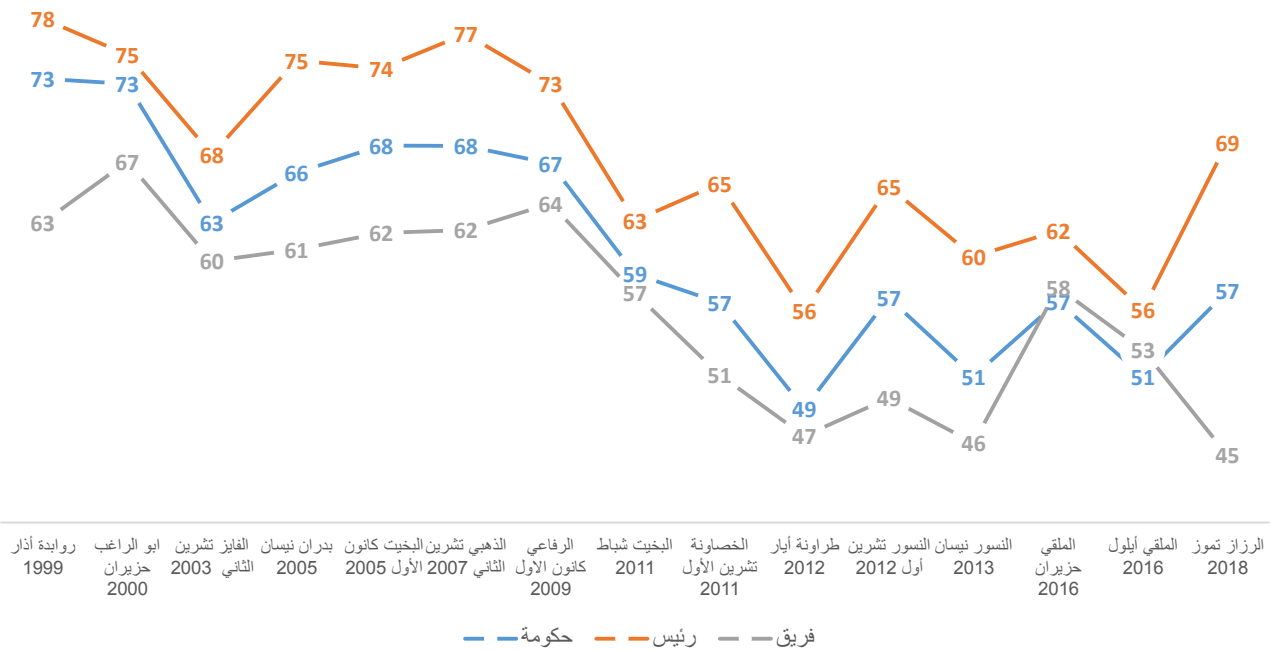

وعند مقارنة تقييم أداء الحكومة والرئيس، والفريق الوزاري (باستثناء الرئيس)، بحسب فئات عينة قادة الرأي، تبين النتائج أن فئتي كبار رجال وسيدات الدولة، وكبار رجال وسيدات الأعمال، هي الفئات التي قيمت أداء الحكومة بإيجابية أكبر من الفئات الأخرى. إذ إن نسبة المستجيبين الذين أفادوا بقدرة الحكومة على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة في كل من هذه الفئات كانت أعلى من الذين أفادوا بنجاح الحكومة في عينة قادة الرأي بصفة عامة. فيما كانت فئتا القيادات الحزبية وأساتذة الجامعات هي الأقل تفاؤلا بقدرة الحكومة والفريق الوزاري على تحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة. (الشكل رقم (9)).

الشكل (9) مستجيبو عينة قادة الرأي حسب فئات العينة الذين أفادوا بأن الحكومة والرئيس والفريق الوزاري سيكونون قادرين على تحمل مسؤولياتهم

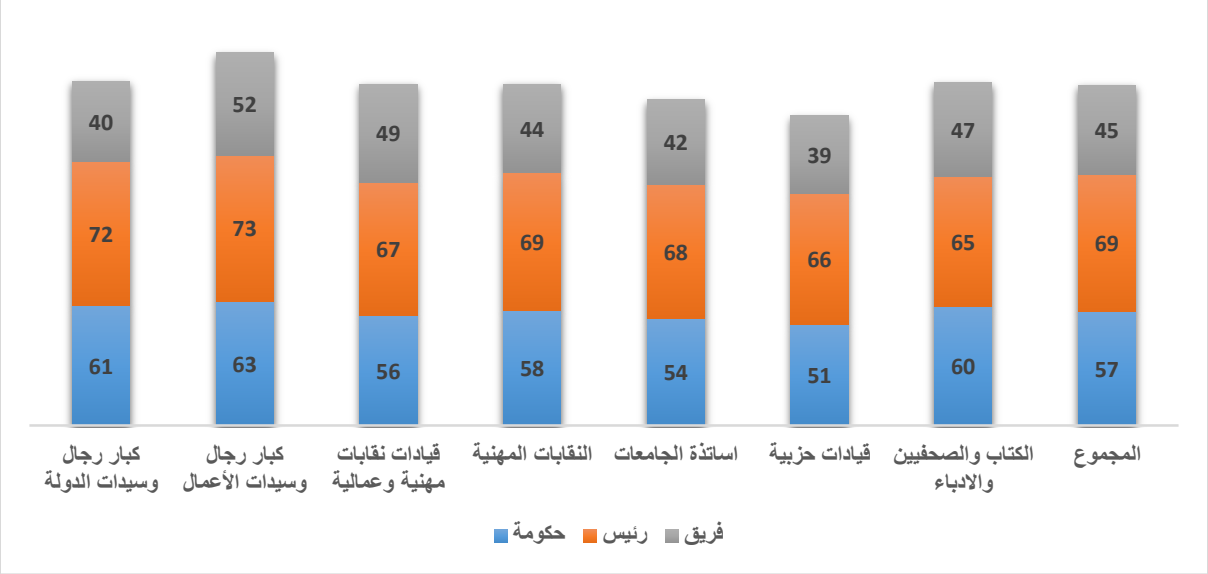

- **أسباب عدم الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري**

تم سؤال المستجيبين عن أسباب عدم رضاهم عن تشكيلة الفريق الوزاري، فقد افاد 63% من أفراد العينة الوطنية و67% من أفراد عينة قادة الرأي أن السبب هو تكرار أسماء الوزراء من الحكومات السابقة في التشكيلة الحالية، فيما أفاد 24% من مستجيبي العينة الوطنية و27% من مستجيبي عينة قادة الرأي أن السبب هو ضعف كفاءة الفريق الوزاري. (الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4): أسباب عدم الرضى عن تشكيلة الفريق الوزاري

	العينة الوطنية من الـ (19%)	عينة قادة الرأي من الـ (26%)
تكرار اسماء الوزراء من الحكومات السابقة	63	67
ضعف كفاءة الفريق الوزاري	24	27
الوزراء لا يمثلون فئات الشعب المختلفة	5	--
تجاهل الشباب في التشكيلة الوزارية	4	2
اخرى	4	3
المجموع	100	100

• تقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي اوكلت إليها في كتاب التكليف السامي

تظهر النتائج أن هناك تبايناً في تقييم العينة الوطنية وعينة قادة الرأي فيما يتعلق ببعض البنود التي وردت في كتاب التكليف السامي، إذ كان المستجيبون يتوقعون أن تنجح الحكومة في إنجاز هذه البنود أكثر من غيرها.

يتوقع (61%) من مستجيبي العينة الوطنية قدرة الحكومة **في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية**، وفي **توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمحتاجين** من المواطنين (58%)، وفي **دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية** وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن (58%). وفي **إنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل** بعد التشاور مع كافة الأطراف (58%). بينما كان مستجيبو **العينة الوطنية أقل تفاؤلاً في قدرة الحكومة على النجاح في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: محاسبة ومعاقبة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين (52%)، ومراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل (54%). (الجدول رقم (5)).**

بينما يتوقع مستجيبو عينة قادة الرأي قدرة الحكومة على النجاح في **إنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل** بعد التشاور مع كافة الأطراف (61%) وفي **التسريع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء** بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية (59%). وفي **مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي** بشكل متكامل (56%). بينما كان مستجيبو عينة قادة الرأي أقل تفاؤلاً في بعض الموضوعات التي كلفت بها الحكومة مثل: **محاسبة ومعاقبة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين** (46%)، **وإطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه** ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة وتوفير فرص العمل (48%). (الجدول رقم (5)).

الجدول (5): النسب المئوية لمستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي الذين أفادوا بأن الحكومة ستنجح في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف

البنود كما وردت في كتاب التكليف السامي	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
التسريع في إنجاز مشروع الحكومة الإلكترونية للارتقاء بنوعية الخدمات والتخلص من البيروقراطية	61	59
توفير شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء والمحتاجين من المواطنين	58	49
دعم مجالس المحافظات والمجالس البلدية وتمكينها من القيام بواجباتها بشكل ينعكس على المواطن.	58	49
إنجاز مشروع قانون ضريبة الدخل بعد التشاور مع كافة الأطراف	58	61
مواصلة مسيرة الإصلاح السياسي والبناء على ما تم إنجازه	57	49
إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه ليستعيد إمكانية النمو والمنافسة وتوفير فرص العمل	55	48
مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.	54	56
محاسبة ومعاقبة المسؤولين الذين لا يعملون على خدمة وراحة المراجعين.	52	46
المعدل	**57**	**52**

تم سؤال المستجيبين عن مدى تفاؤلهم بتكليف الدكتور عمر الرزاز لرئاسة الحكومة، وعن مدى التفاؤل بتشكيل الحكومة والفريق الوزاري. أظهرت النتائج أن 81% من مستجيبي العينة الوطنية و76% من مستجيبي عينة قادة الرأي كانوا متفائلين بدرجات متفاوتة بتكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل الحكومة، فيما انخفض هذا التفاؤل لدى افراد العينة الوطنية وقادة الرأي عند تشكيل الحكومة واختيار الفريق الوزاري، فقد أفاد 56% من مستجيبي العينة الوطنية و42% من مستجيبي عينة قادة الراي بأنهم متفائلين وبدرجات متفاوتة بتشكيل الحكومة واختيار الفريق الوزاري. الشكل رقم (10)

الشكل رقم (10): بعد استقالة حكومة الدكتور هاني الملقي، تم تكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة في تاريخ (2018/6/4) والتي أعلن عنها في 2018/6/14، أي من العبارات التالية هي الأقرب لوجهة نظرك:

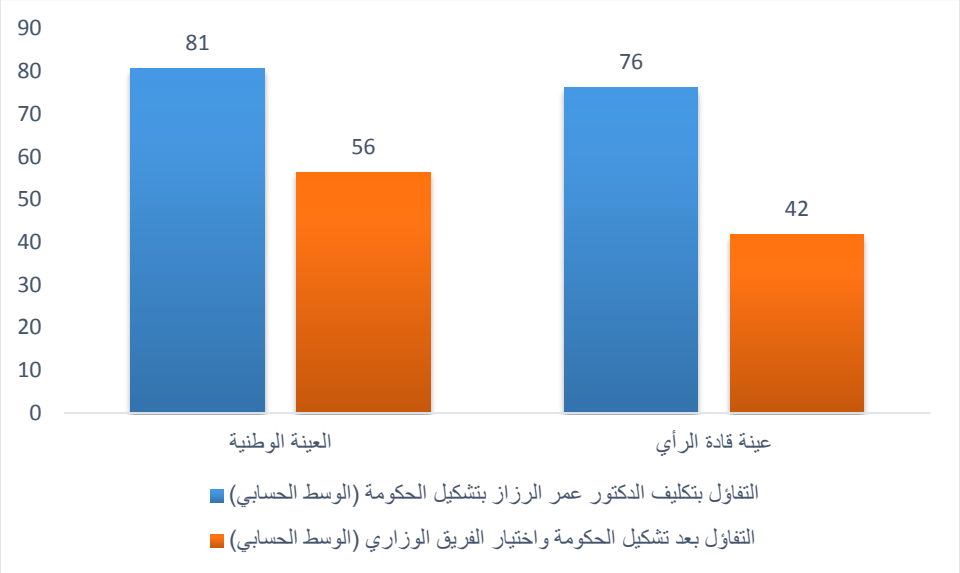

عند سؤال المستجيبين عن توقعاتهم لأداء حكومة الدكتور عمر الرزاز مقارنة بأداء حكومة الدكتور هاني الملقي، فقد افاد 83% من مستجيبي العينة و65% من مستجيبي عينة قادة الرأي، بأن أداء حكومة الدكتور عمر الرزاز سوف يكون أفضل من أداء حكومة الدكتور هاني الملقي، فيما أفاد 12% من مستجيبي العينة الوطنية و26% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن أداء حكومة الرزاز سوف يكون مشابهاً لأداء حكومة الملقي. وأفاد 3% من مستجيبي العينة الوطنية و8% من مستجيبي عينة قادة الرأي بان أداء حكومة الرزاز سوف يكون أسوأ من أداء حكومة الملقي. (الشكل رقم (11)).

الشكل رقم (11): آخذاً جميع المسائل بعين الاعتبار، كيف تتوقع ان يكون أداء حكومة الرزاز مقارنة بحكومة الدكتور هاني الملقي؟

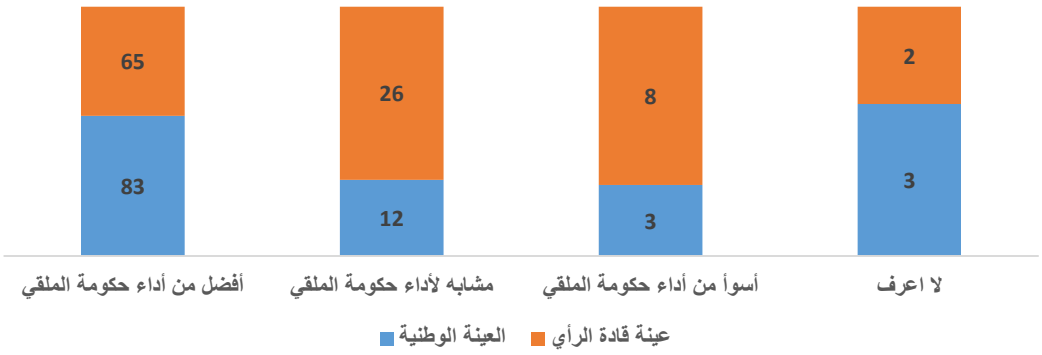

• تقييم المستجيبين للوضع الاقتصادي – العينة الوطنية وعينة قادة الرأي

حول تقييم مستجيبي العينة الوطنية لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، أفاد **10**% بأنه أفضل مما كان عليه مقارنة بـ 8% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، بينما أفاد 33% بأنه بقي كما هو عليه مقارنة بـ 23% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، في حين أفاد **57**% بأن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية، والذي سجل انخفاضاً مقداره (12) نقاط مقارنة باستطلاع نيسان 2018. (الشكل رقم 12).

الشكل (12): تقييم المستجيبين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –العينة الوطنية

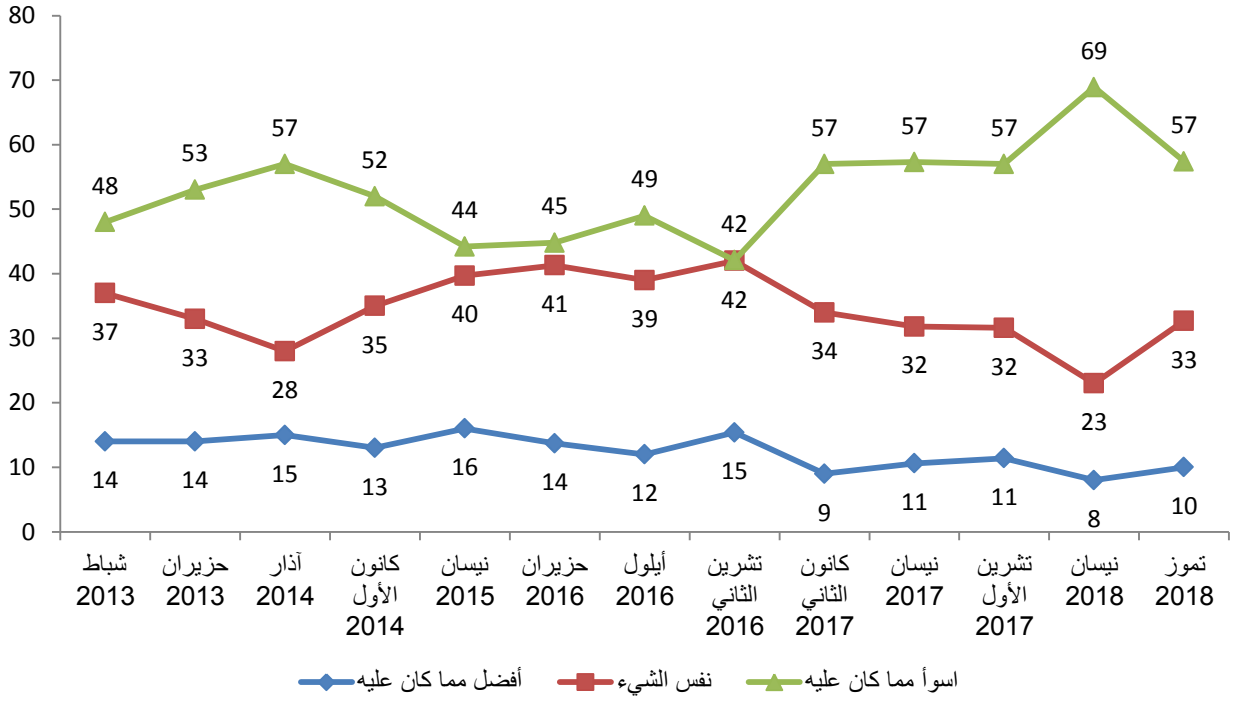

وعند السؤال عن التوقعات للوضع الاقتصادي لأسر المستجيبين خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد **45%** بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الآن، مقابل **26**% أفادوا بأنه سوف يبقى كما هو عليه الآن، بينما أجاب **26%** بأنه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن. (الشكل رقم (15))

الشكل (13): توقعات المستجيبين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة–العينة الوطنية

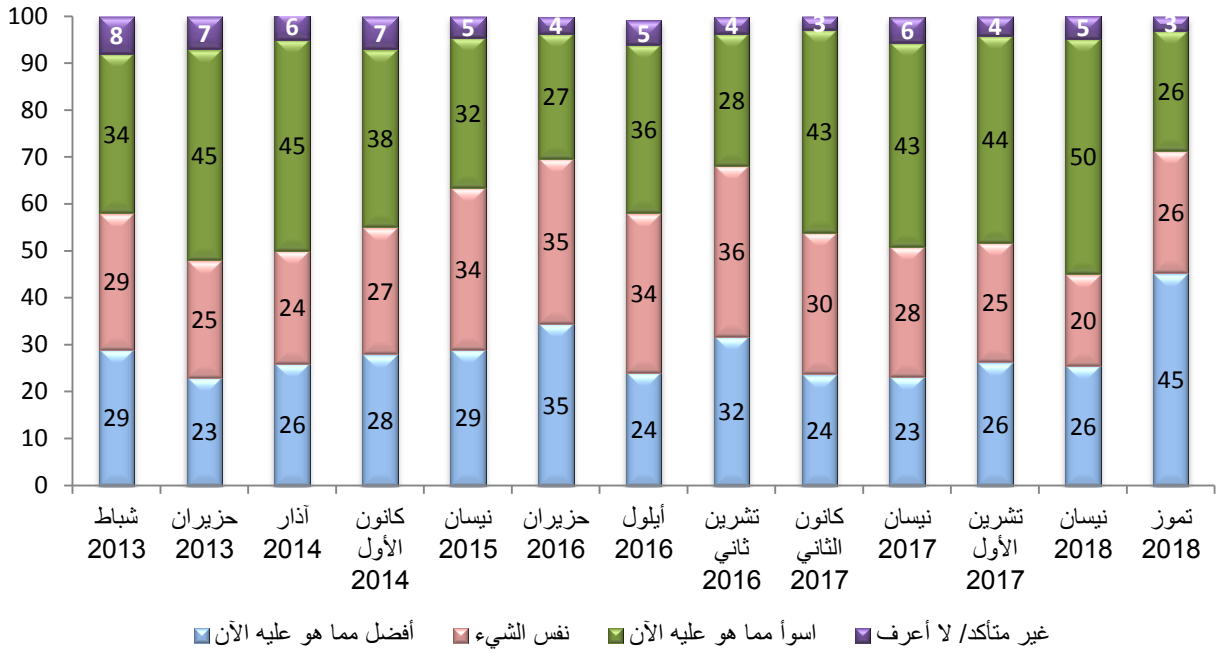

وحول تقييم عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً المقبلة، فقد أفاد **12**% بأنه أفضل مما كان عليه، مقارنة بـ 4% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، **35 %** أفادوا بأنه بقي كما هو عليه مقارنة بـ **21**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، في حين أفاد **52**% بأنه أسوأ مما كان عليه مقارنة بـ **74**% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، (الشكل (14)).

الشكل (14): وضع الأردن الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية –عينة قادة الرأي

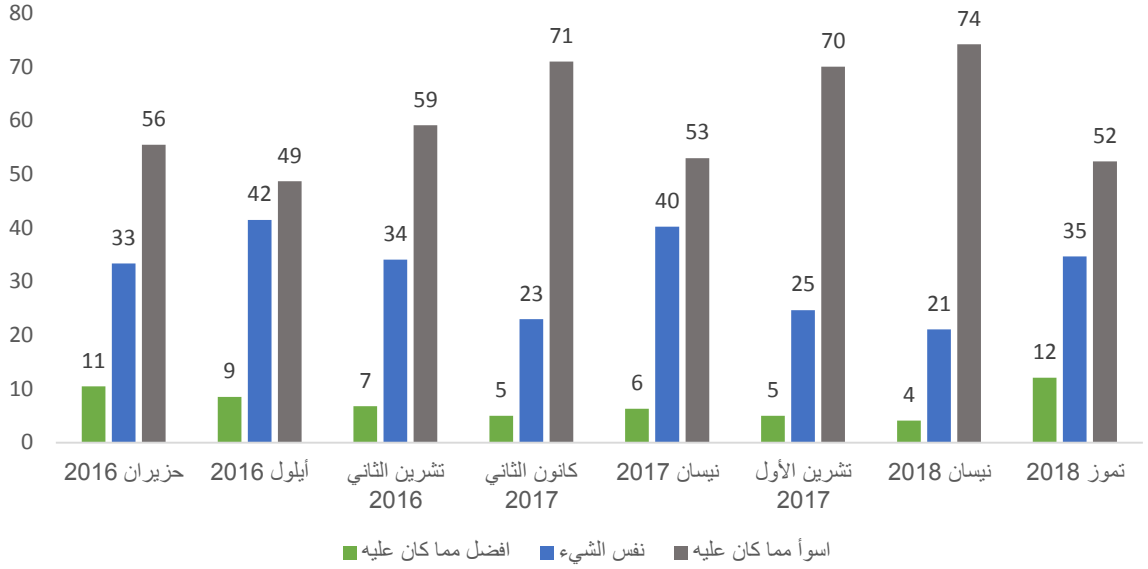

وعند سؤال مستجيبي عينة قادة الرأي عن الوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، أفاد **41%** بأنه سوف يكون أفضل مما هو عليه الان مقارنة بـ 17% في استطلاع نيسان/أبريل 2018، مقابل **29%** أفادوا بأنه سيبقى كما هو عليه الآن، وأفاد **26%** بانه سوف يكون أسوأ مما هو عليه الآن مقارنة بـ **55%** في استطلاع نيسان 2018. (الشكل رقم 15).

الشكل (15): توقعات مستجيبي عينة قادة الرأي للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

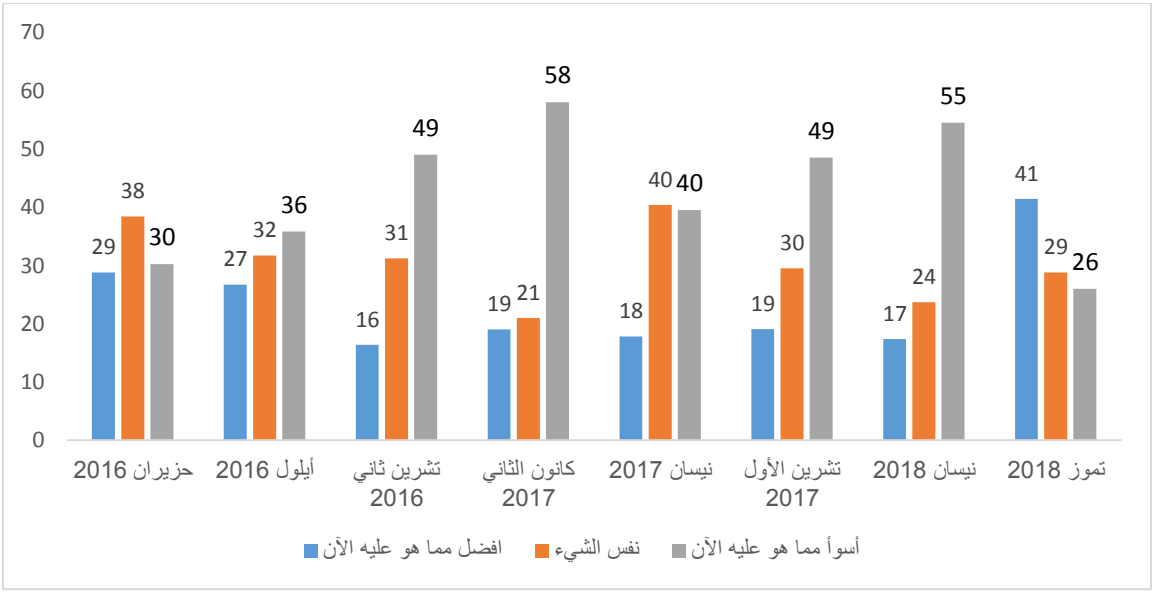

- **الدعم الخليجي للأردن**

في هذا القسم، تم السؤال عن الدعم المالي الخليجي المقدم من (السعودية، والامارات، والكويت، وقطر) للأردن كمساعدات وودائع في البنك المركزي وفرص استثمارية.

أفاد 81% من مستجيبي العينة الوطنية وكافة مستجيبي عينة قادة الرأي بأنهم سمعوا، قرأوا، عرفوا عن الدعم المالي الخليجي المقدم من (السعودية، والامارات، والكويت، وقطر) للأردن كمساعدات وودائع في البنك المركزي وفرص استثمارية. (الشكل رقم (16)).

الشكل رقم (16): هل سمعت، قرات، شاهدت أي شيء عن الدعم المالي الخليجي المقدم من (السعودية، والامارات، والكويت وقطر) للأردن كمساعدات وودائع في البنك المركزي وفرص استثمارية؟

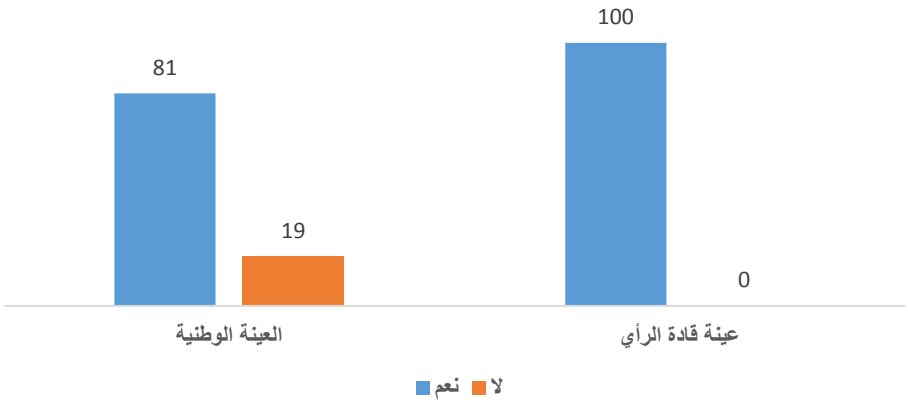

وعند سؤال المستجيبين عن مدى مساهمة هذا الدعم في خلق فرص عمل للأردنيين، أفاد 48% من مستجيبي العينة الوطنية و44% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم سيساهم في المديين القريب والمتوسط على خلق فرص عمل للأردنيين، مقابل 32% من مستجيبي العينة الوطنية و36% من مستجيبي عينة قادة الرأي أفادوا بأن هذا الدعم لن يساهم على الاطلاق في خلق فرص عمل للأردنيين

وأفاد 45% من مستجيبي العينة الوطنية و39% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم سوف يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن في المديين القريب والمتوسط، مقابل 32% من مستجيبي العينة الوطنية و41% من مستجيبي عينة قادة الرأي الذين أفادوا بانه لن يساهم على الاطلاق في تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن.

وأفاد 49% من مستجيبي العينة الوطنية و41% من مستجيبي عينة قادة الرأي بأن هذا الدعم سوف يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للأردن خلال المديين القريب والمتوسط، مقابل 27% من مستجيبي العينة الوطنية و35% من مستجيبي عينة قادة الرأي أفادوا بأن هذا الدعم لن يساهم على الاطلاق في تحسين الوضع الاقتصادي للأردن. (الجدول رقم (6)).

الجدول رقم (6): برأيك، إلى أي درجة تعتقد بأن هذا الدعم سيساهم في " " على ....

	سيساهم في المدى القريب		سيساهم في المدى المتوسط		سيساهم في المدى البعيد		لن يساهم على الاطلاق		
	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي	المجموع
خلق فرص عمل للأردنيين	17	14	31	30	20	19	32	36	100
تحسين الوضع الاقتصادي للمواطن	15	10	30	29	22	20	32	41	100
تحسين الوضع الاقتصادي للأردن	15	10	34	31	23	23	27	35	100

- **الثقة بالمؤسسات الوطنية**

تم سؤال المستجيبين عن مدى ثقتهم ببعض المؤسسات الوطنية على مقياس من أربع درجات (ثقة كبيرة، متوسطة، قليلة، لا توجد ثقة على الاطلاق)، وتم حساب المتوسطات الحسابية كنسبة مئوية لمعدل الثقة بهذه المؤسسات.

أظهرت النتائج أن الثقة بالمؤسسات العسكرية والأمنية جاءت في المراتب الأولى مقارنة بباقي المؤسسات الأخرى (الدفاع المدني 94%، الجيش 93%، الدرك 92%، المخابرات العامة 91%، الامن العام 91%)، فيما تفاوتت الثقة بباقي المؤسسات من 56% -14%، حيث كان معدل الثقة بالمحاكم والنظام القضائي 56%، نقابة المعلمين 53%، فيما كانت الثقة في الأحزاب السياسية عند 17% وفي مجلس النواب 14%. (الشكل رقم (17)).

الشكل (17) معدل الثقة بالمؤسسات الوطنية

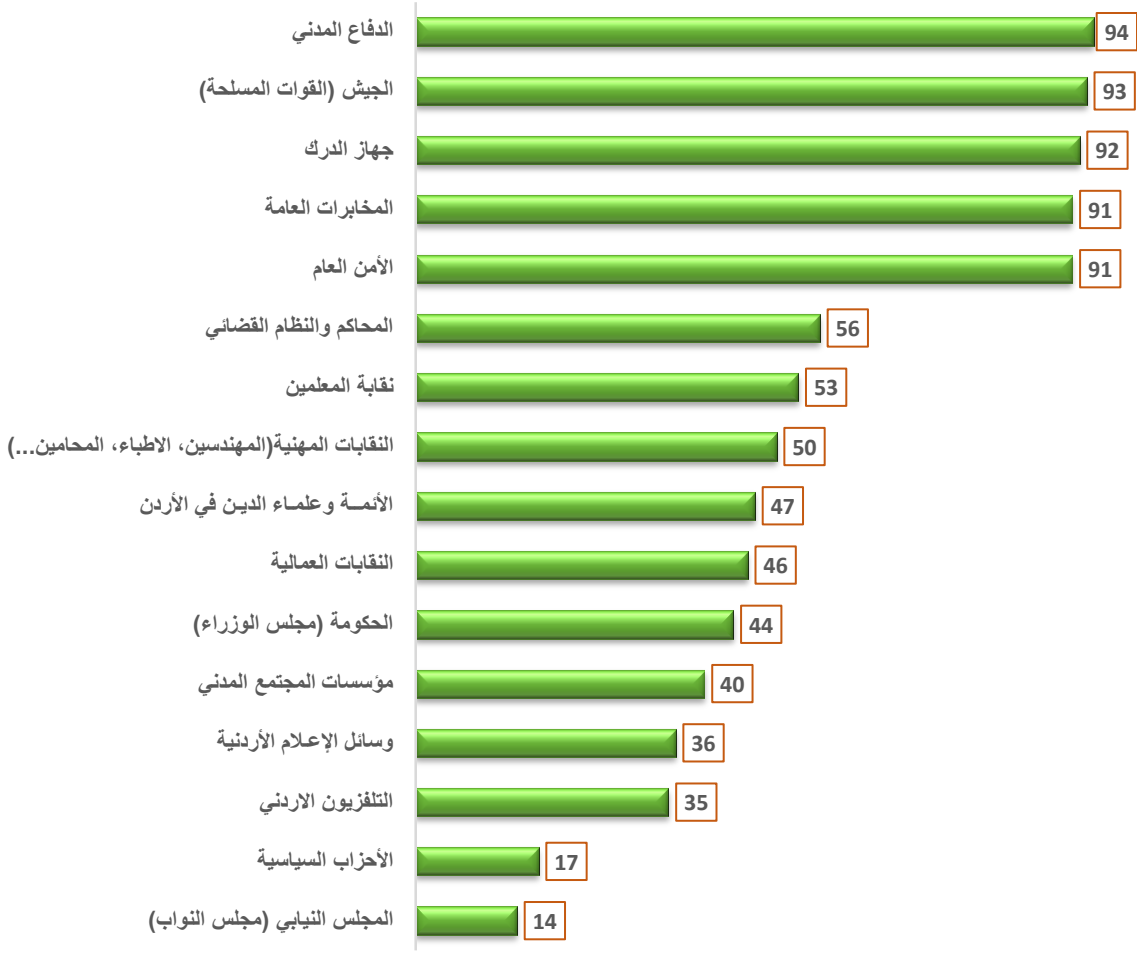

- **الرضى عن أداء مجلس النواب الحالي**

في هذا القسم، تم السؤال عن أداء مجلس النواب الحالي بصفة عامة، ودوره في مناقشة ومعالجة بعض الأمور: الرقابة على الإنفاق العام، سن التشريعات، محاسبة ومراقبة الحكومة، الدفاع عن حقوق المواطنين

أفاد 18% من مستجيبي العينة الوطنية و12% من مستجيبي عينة قادة الراي بأنهم راضون عن أداء مجلس النواب الحالي، فيما أفاد 67% من مستجيبي العينة الوطنية و76% من مستجيبي عينة قادة الراي بأنهم غير راضي على الاطلاق عن أداء مجلس النواب الحالي. (الجدول رقم (7)).

الجدول رقم (7): إلى أي درجة أنت راض عن أداء مجلس النواب الحالي، هل أنت راض إلى درجة كبيرة، متوسطة، قليلة أم أنك غير راضٍ على الاطلاق؟ (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية)

	العينة الوطنية	عينة قادة الرأي
إلى درجة كبيرة	2	2
إلى درجة متوسطة	17	8
إلى درجة قليلة	12	13
غير راضٍ على الاطلاق	67	76
لا أعرف	2	0
المجموع	100	100
المتوسط الحسابي درجة الرضى%	18	12

وعند سؤال مستجيبي العينة الوطنية عن مدى رضهم عن أداء نواب دائرتهم الانتخابية، توافقت النتائج تقريباً مع مدى الرضى العام عن أداء مجلس النواب، حيث افاد 17% بأنهم راضون عن أداء نواب دائرتهم الانتخابية. (الشكل رقم (18)).

الشكل رقم (18): إلى أي درجة أنت راض عن أداء نواب دائرتك الانتخابية، هل أنت راض إلى درجة كبيرة، متوسطة، قليلة أم أنك غير راضٍ على الاطلاق؟

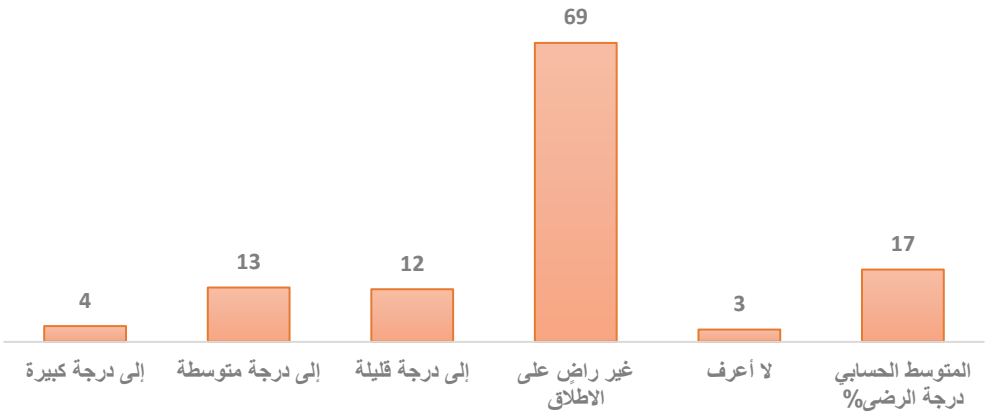

يعتقد **21**% من مستجيبي العينة الوطنية بأن مجلس النواب قام بدوره في الدفاع عن حقوق المواطنين تجاه سياسات الحكومة المختلفة، فيما يعتقد **19**% من مستجيبي العينة بان المجلس الحالي قام بدوره في سن التشريعات التي تخدم المواطن والمجتمع، ويعتقد **18**% من المستجيبين بأن مجلس النواب الحالي قام بدوره في الرقابة على الإنفاق العام مساءلة ومحاسبة الحكومة. (الشكل رقم (19)).

الشكل رقم (19): بناءً على كل ما تعرفه عن أداء مجلس النواب الحالي، هل تعتقد أن المجلس الحالي منذ انتخابه قد قام بدوره في " " (المتوسط الحسابي كنسبة مئوية)

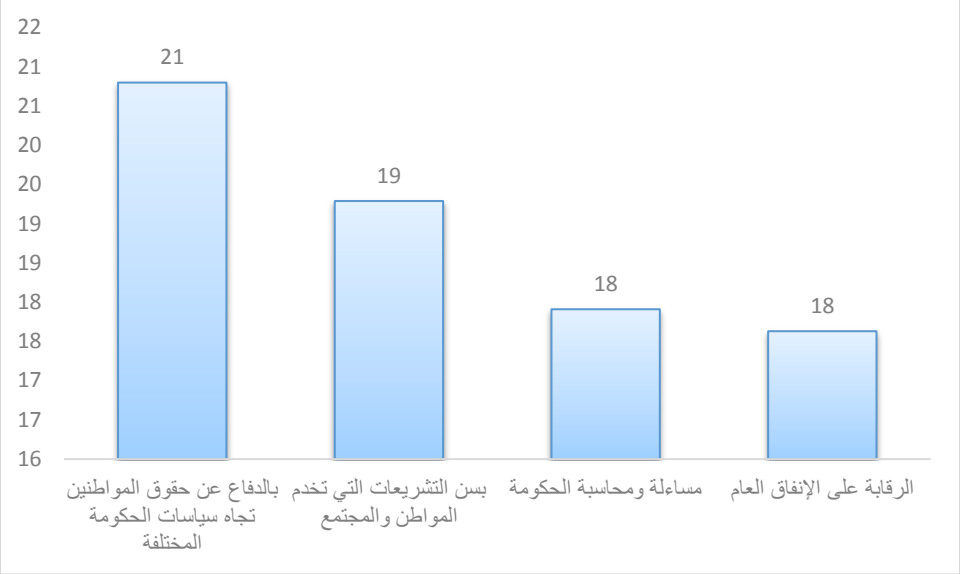

تم سؤال المستجيبين حول إذا ما أتيحت لهم الفرصة للتصويت على الثقة في حكومة الدكتور عمر الرزاز، فهل سيمنحون الثقة ام سيحجبونها، أفاد 82% من مستجيبي العينة الوطنية بأنهم سيمنحون حكومة الدكتور عمر الرزاز الثقة، مقابل 63% من مستجيبي عينة قادة الرأي أفادوا بأنهم سوف يمنحون الثقة.

في المقابل، أفاد 14% من مستجيبين العينة الوطنية بأنهم سوف يحجبون الثقة عن حكومة الدكتور عمر الرزاز، بينما أفاد 30% من عينة قادة الرأي بأنهم سوف يحجبون الثقة. (الجدول رقم (8)).

الجدول رقم (8): على فرض أنك عضو في مجلس النواب، وأتيحت لك فرصة للتصويت على الثقة في حكومة الدكتور عمر الرزاز؟ فهل ستمنح الثقة أم ستحجبها؟

	العينة الوطنية %	عينة قادة الرأي %
سوف أمنح الثقة	82	63
سوف أحجب الثقة	14	30
غير متأكد (لا تقرأ)	4	7
المجموع	100	100

• الاحتجاجات والتظاهرات التي سبقت تشكيل الحكومة

في هذا القسم، تم التطرق الى الاحتجاجات والتظاهرات التي حدثت في الأردن والتي سبقت تشكيل الحكومة، وأدت في النهاية الى استقالة حكومة الدكتور هاني الملقي، وتكليف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة.

أظهرت النتائج أن 40% من مستجيبي العينة الوطنية تابعوا الاحتجاجات والاعتصامات التي حدثت بشكل منتظم، فيما تابعها بشكل غير منتظم نصف المستجيبين، وأفاد 10% بأنهم لم يتابعوها على الاطلاق. الشكل رقم (20)

الشكل رقم (20): هل تابعت الاحتجاجات السلمية في عمان وباقي المدن الاردنية والتي أدت الى اسقالة حكومة الدكتور هاني الملقي؟

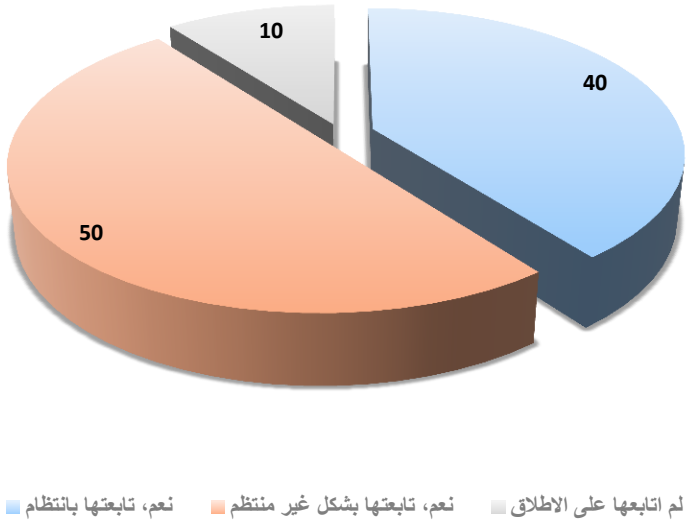

وعند السؤال عن المصادر التي تابع المستجيب من خلالها الاحتجاجات والتظاهرات، أفاد 67% بأنهم تابعوها من خلال التلفزيون، فيما أفاد 61% بأنهم تابعوا هذه الاحتجاجات من خلال التواصل والحديث مع الأصدقاء، وتابعها من خلال "الفيسبوك" 60% من المستجيبين، فيما تابعها من خلال الانترنت والمواقع الإخبارية 54% من المستجيبين، وتابعها 35% من المستجيبين من خلال تطبيق "واتس أب" و26% من خلال "اليوتيوب". (الشكل رقم (21)).

الشكل رقم (21): هل تابعت الاحتجاجات والاعتصامات من خلال:

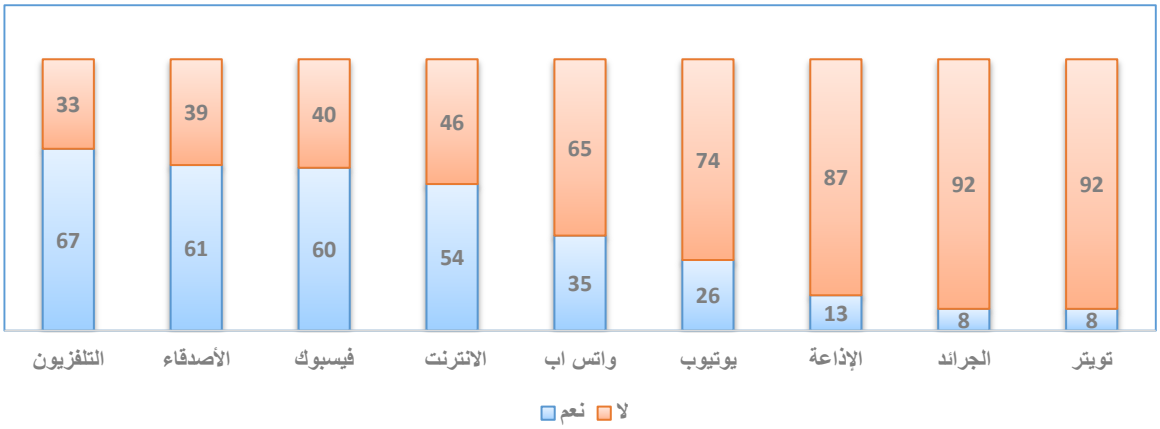

وبشأن تعبير المواطنين عن رفضهم لبعض القرارات الحكومية، تم سؤال المستجيبين فيما إذا عبروا عن رفضهم لمثل هذه القرارات بطرق مختلفة، حيث أفاد 14% بأنهم عبروا عن رأيهم لرفض هذه القرارات من خلال "فيسبوك"، فيما عبر عن رفضهم من خلال التوتير 3% من المستجيبين، وعبر عن رفضهم لبعض القرارات الحكومية من خلال الذهاب الى أماكن وساحات الاعتصام 8% من المستجيبين، فيما افاد 6% بأنهم شاركوا في التظاهرات والاعتصامات في مناطق سكنهم 6% من المستجيبين. (الجدول رقم (9)).

الجدول رقم (9): عبر المواطنين وبطرق مختلفة عن رفضهم لبعض القرارات الحكومية، هل شاركت بطريقة او بأخرى او عبرت عن رأيك من خلال:

	نعم	لا	المجموع
فيسبوك (التعبير عن رأيك)	14	86	100
تويتر	3	97	100
الذهاب الى أماكن وساحات الاعتصام	8	92	100
الذهاب الى الدوار الرابع	5.6	94	100
المشاركة في التظاهرات والاعتصامات في منطقتك	6	94	100

وحول تأييد الاحتجاجات وبصرف النظر عن متابعة هذه الاحتجاجات بشكل منتظم، أفاد 68% بأنهم يؤيدون الاحتجاجات التي حصلت ومعظم مطالب المحتجين، فيما أيد 24% الاحتجاجات وبعض مطالب المحتجين، ولم يؤيد الاحتجاجات ومطالب المحتجين 8% من المستجيبين. (الشكل رقم (22)).

الشكل رقم (22): بصرف النظر عما إذا تابعت الاحتجاجات ام لا، هل كنت تؤيد مطالب المحتجين؟

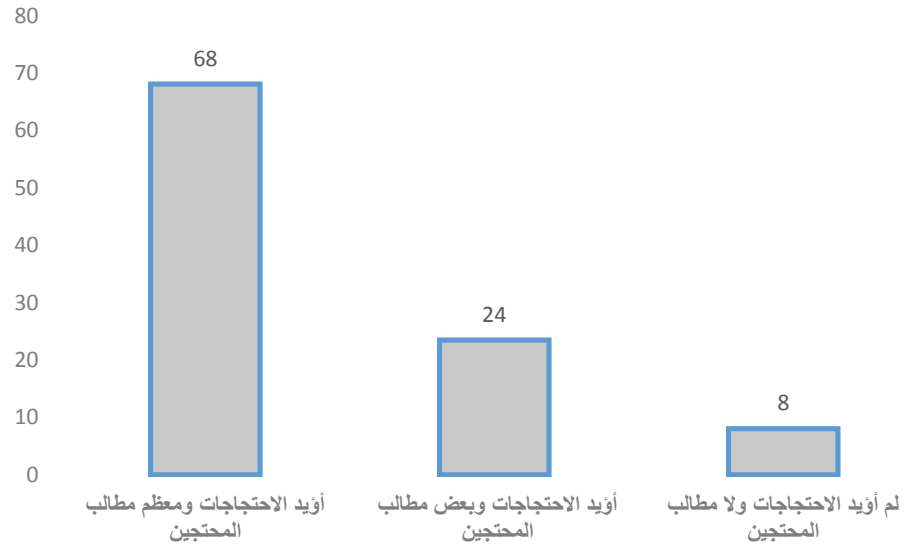

تم سؤال المستجيبين عن العوامل التي أثرت في خروج المواطنين للاعتصام والتظاهر امام الدوار الرابع، وقد أفاد 95% من المستجيبين أن مشروع قانون ضريبة الدخل كان من اهم العوامل التي دعت المواطنين للخروج والاعتصام، فيما أفاد 90% أن خروج المواطنين كان نتيجة قرارات تراكمية اتخذتها حكومة الدكتور هاني الملقي، فيما أفاد 86% ان رفع أسعار المحروقات كان له أثر في خروج المواطنين للاعتصام والتظاهر، وأفاد 76% ان مشروع قانون الخدمة المدنية كان له الأثر في خروج المواطنين للاعتصام والتظاهر. (الجدول رقم (10)).

الجدول رقم (10): برأيك، هل أثر كل من التالية في خروج المواطنين الى الاعتصام والتظاهر امام الدوار الرابع؟

	نعم	لا	لا اعرف	المجموع
رفع أسعار المحروقات والكهرباء	86	14	0	100
مشروع قانون ضريبة الدخل	95	5	0	100
مشروع قانون الخدمة المدنية	76	21	3	100
نتيجة قرارات تراكمية اتخذتها حكومة د. هاني الملقي	90	10	0	100

وعند السؤال عن السبب الأهم الذي دفع الناس للاعتصام والتظاهر امام الدوار الرابع، أفاد 59% من المستجيبين ان مشروع قانون ضريبة الدخل هو السبب الأهم في تحريك الناس نحو التظاهر، فيما أفاد 27% ان الناس تحركت للاعتصام والتظاهر نتيجة قرارات تراكمية اتخذتها حكومة الدكتور هاني الملقي، فيما افاد 11% ان رفع أسعار الكهرباء هو السبب وراء التظاهر والاحتجاج. (الشكل رقم (23)).

الشكل رقم (23): ما هو باعتقادك أهم سبب من الأسباب السابقة دفعت الناس الى الاعتصام والتظاهر أمام الدوار الرابع؟

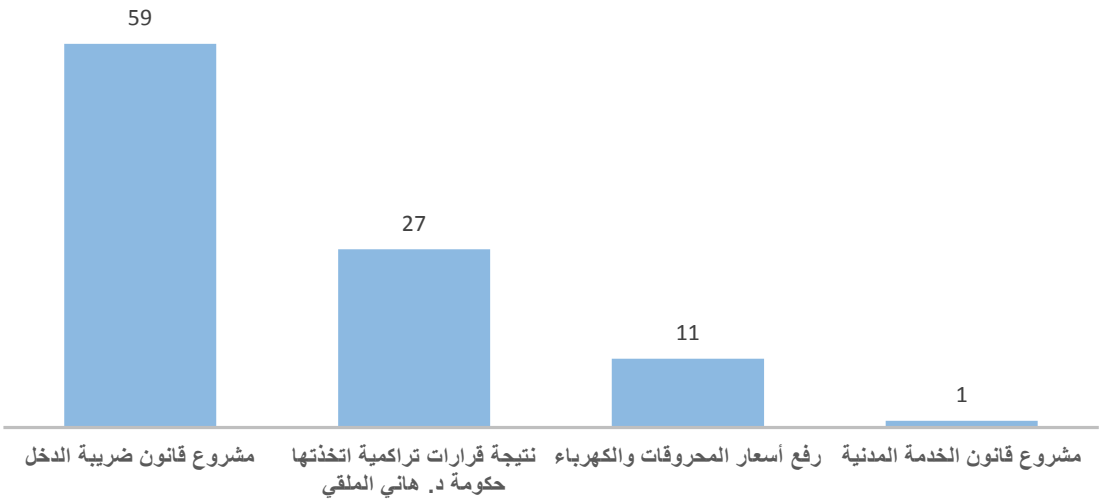

في حال دعت الحاجة الى الاحتجاج على سياسات حكومة الدكتور عمر الرزاز، يعتقد 38% من المستجيبين بانه من المناسب جداً العودة الى الاحتجاجات، فيما يعتقد 32% بان من المناسب العودة الى الاحتجاجات، ويعتقد 16% بأنه من غير المناسب العودة الى الاحتجاجات، ويعتقد 12% بأنه من غير المناسب على الاطلاق العودة الى الاحتجاجات في حال عدم الرضى عن سياسات حكومة الدكتور عمر الرزاز. (الجدول رقم (11)).

الجدول رقم (11): في حال دعت الحاجة لذلك، هل تعتقد أنه من المناسب جداً، مناسب، او غير المناسب على الاطلاق العودة للاحتجاجات على سياسات حكومة الدكتور عمر الرزاز؟

%	
38	من المناسب جداً
32	من المناسب
16	من غير المناسب
12	عير مناسب على الاطلاق
2	لا اعرف
100	المجموع
66	المتوسط الحسابي %

وعند السؤال عن مصدر الاحتجاجات الشعبية التي حدثت في الأردن، وهل هي نتيجة مؤامرة خارجية ام احتجاجات شعبية على سياسات حكومة د. هاني الملقي، أفادت الغالبية العظمى من المستجيبين **(92%)** بأن هذه الاحتجاجات والتظاهرات هي احتجاجات شعبية على سياسات حكومة الملقي، فيما أفاد **4**% فقط بانها نتيجة مؤامرة من الخارج على الأردن. (الشكل رقم (24)).

الشكل رقم (24): برأيك، الاحتجاجات والتظاهرات التي حدثت مؤخرا في الأردن عبارة عن:

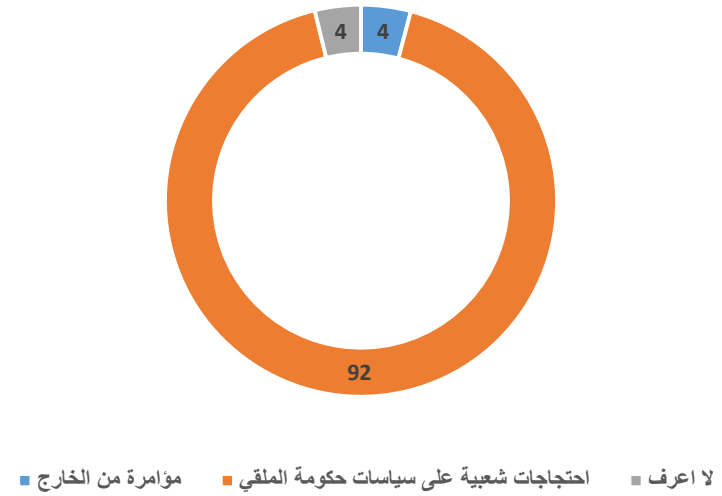

تم سؤال المستجيبين عن مدى رضاهم عن تعامل/تفاعل الجهات المختلفة مع الاعتصامات والتظاهرات، أبدى 94% من المستجيبين عن رضاهم عن أداء الأجهزة الأمنية في التعامل/التفاعل مع الاعتصامات والتظاهرات التي حصلت، فيما أبدى 64% عن رضاهم عن تعامل/تفاعل النقابات المهنية والعمالية مع الاعتصامات والتظاهرات، وأبدى 26% من المستجيبين عن رضاهم عن تعامل/تفاعل مجلس النواب عن الاعتصامات والتظاهرات التي حصلت في الأردن. (الشكل رقم (25)).

الشكل رقم (25): الى أي درجة انت راض عن تعامل/تفاعل " الأجهزة الأمنية " مع الاعتصامات والتظاهرات

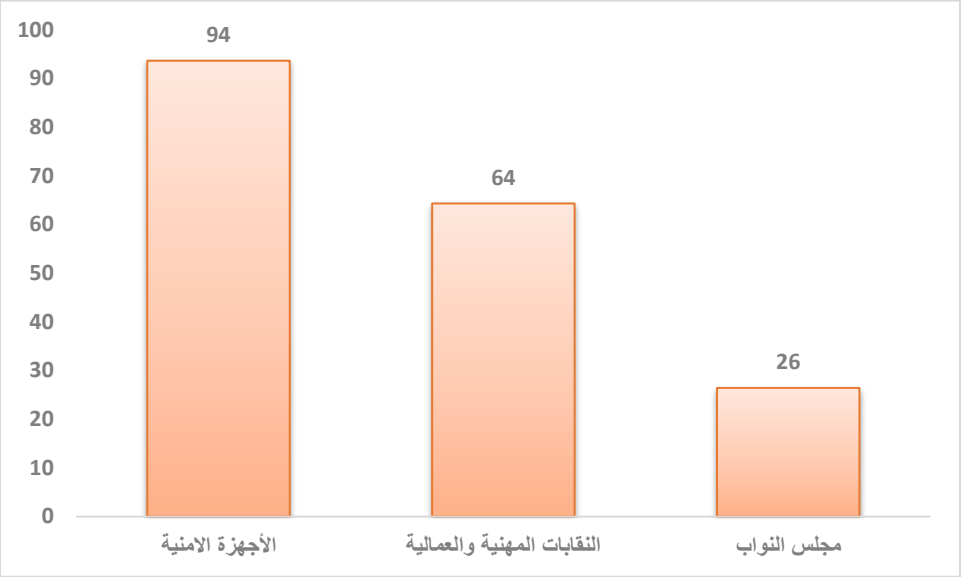

وعند السؤال عن المذكرة النيابية التي تبناها مجلس النواب، وطالب فيها بقانون للعفو العام تحت شروط حددها في المذكرة، أفاد 57% بأنهم مع اصدار قانون للعفو العام، مقابل 40% لا يؤيدون اصدار قانون للعفو العام. (الشكل رقم (25)).

الشكل رقم (26): تبنى مجلس النواب مذكرة نيابية يطالب فيها بقانون للعفو العام تم رفعها الى جلالة الملك، هل تؤيد اصدار عفو عام في الأردن ام لا؟

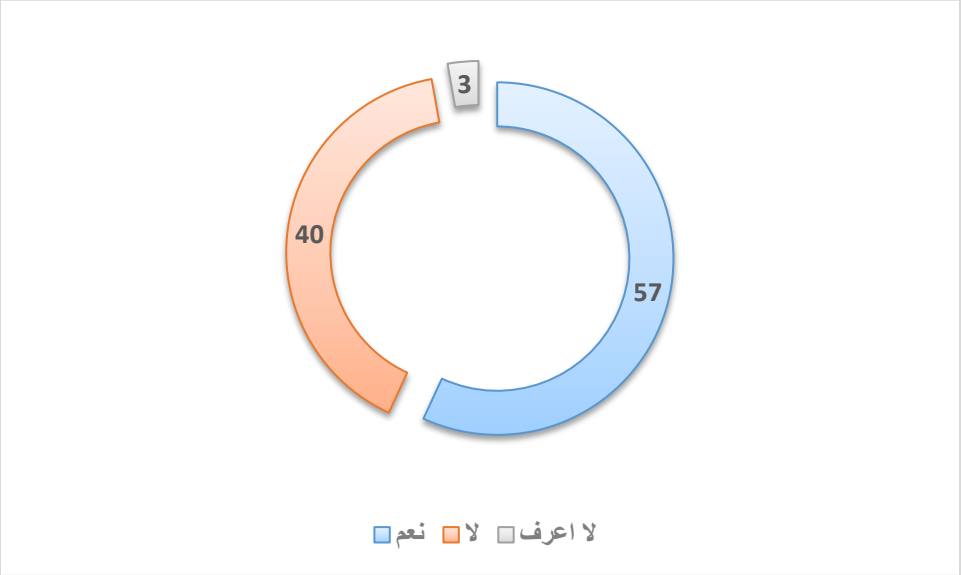

الملاحق: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعينة:

توزيع العينة حسب المحافظات والاقاليم

اقليم الوسط	**64.9**
العاصمة	43.8
البلقاء	5
الزرقاء	14.2
مادبا	1.9
اقليم الشمال	**27.6**
اربد	18
المفرق	5.4
جرش	2.4
عجلون	1.8
اقليم الجنوب	**7.5**
الكرك	3.2
الطفيلية	1
معان	1.4
العقبة	1.9
المجموع	100.0

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي الذي اكمله المستجيب

	%
امي/ملم	5
أقل من ثانوي	27
ثانوي	36
دبلوم متوسط	10
بكالوريوس فأعلى	22
المجموع	100

توزيع العينة حسب فئات العمر

	%
34-18	32
44-35	24
54-45	19
+ 55	25
المجموع	100

خط الفقر في (الأردن) هو (350) ديناراً تقريبا شهرياً للعائلة الواحدة. قل لنا إن كان دخل عائلتك أقل أو أكثر من ذلك؟

	%
أقل بكثير من ذلك	8
أقل من ذلك	29
مساوٍ لهذا الخط تقريباً، أي حوالي (300) دينار شهرياً	21
أكثر من ذلك	37
أكثر من ذلك بكثير	5
المجموع	100

توزيع مستجيبي عنية قادة الرأي حسب الفئة ونسبة الاستجابة

	المكتمل	الرفض	المجموع
كبار رجال وسيدات الدولة	99	1	100
كبار رجال وسيدات الأعمال	97	3	100
قيادات نقابات مهنية وعمالية	97	3	100
النقابات المهنية	99	1	100
اساتذة الجامعات	96	4	100
قيادات حزبية	89	11	100
الكتاب والصحفيون والادباء	100	0	100
المجموع	677	23	700